2025/2024

سمينار شباب الباحثين

موجز السياسات Policy Brief

" الآثار الاقتصادية والتوزيعية لسياسات الحماية الاجتماعية في مصر"

إعداد

أ. نهلة السيد سالم

مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

المنسق

د. مي عوض

مدرس إدارة الأعمال

المنسق المشارك

د. إسلام خليل

مدرس الاقتصاد

معهد التخطيط القومي

أكتوبر 2024

إلى أي مدى يمكن أن تساهم التوسعات في التحويلات النقدية في مصر في النهوض بالعدالة الاجتماعية، وهل يمكن أن يخلق ذلك تعارض بين بعدي الكفاءة والعدالة؟

مقدمة

يعد نظام الحماية الاجتماعية في مصر أحد الأركان الأساسية للسياسة الاجتماعية، وقد تم تطويره في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بحيث يشمل بشكل رئيسي برنامج التأمين الاجتماعي، الذي يرتبط بالوصول إلى سوق العمل. بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف توفير المساندة المالية للفئات التي لا تستفيد من منظومة التأمين من خلال معاش الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الدعم العيني، الذي ركزت عليه سياسات الحماية الاجتماعية في مصر طويلًا، على الرغم مما اتسمت به من عدم الوصول إلى مستحقيها (شكل 1، 2)، والتأثير سلبًا على الاستدامة المالية.

خيارات السياسات للنهوض بالعدالة الاجتماعية في مصر:

- **السياسة 1: الإصلاح الكامل للدعم الغذائي.**
- **السياسة 2: التوسع في التحويلات النقدية المخصصة للأسر الأكثر احتياجًا.**
- **السياسة 3: استبدال الدعم الغذائي بالتحويلات النقدية**

شكل (1): نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقًا لفئات الإنفاق

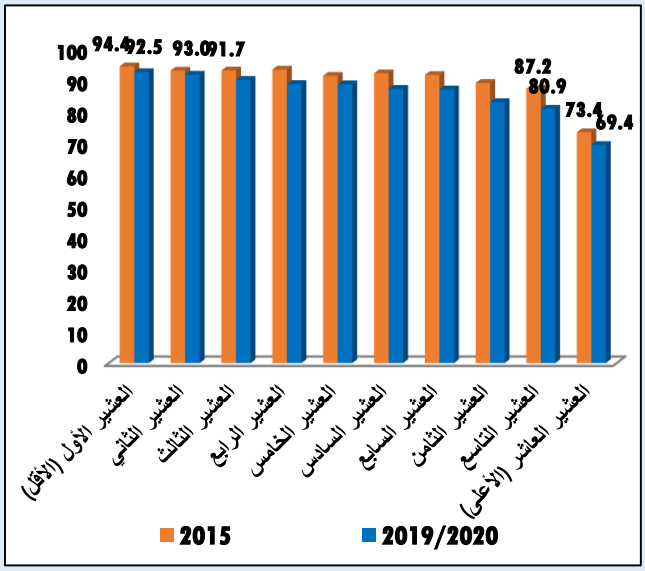

المصدر: قاعدة بيانات بحث الدخل والإنفاق، سنوات مختلفة

شكل (2): توزيع قيمة دعم الطاقة وفقًا لفئات الإنفاق

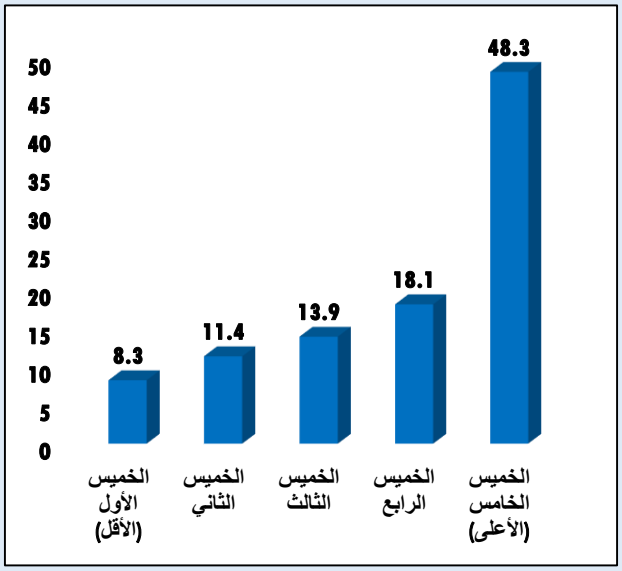

. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2015/2014.

تحليل الوضع الحالي لمنظومة الحماية الاجتماعية في مصر:

في الآونة الأخيرة اتجهت مصر شأنها شأن العديد من البلدان النامية إلى انتهاج استراتيجية للتوسع في الحماية الاجتماعية تستند إلى الانتقال من الاعتماد على الإعانات العينية الشاملة إلى التحويلات النقدية. ومن هذا المنطلق فإن تقديم تحليل متعمق لهذه التحولات المحتملة في سياسات الحماية الاجتماعية يعد قضية بالغة الأهمية، خاصة في ضوء قيود الموارد التي تحتم على الحكومة المصرية أن تقرر بحكمة أين وكيف تستثمر الأموال العامة . بناءً على ذلك سيكون من الأهمية بمكان رصد وتحليل أهم برامج الحماية الاجتماعية القائمة، مع التركيز على التطورات التي تمت في السنوات الأخيرة. كذلك تقييم تأثير التوسع في

الحماية الاجتماعية، مع التركيز بشكل أساسي على التحويلات النقدية التي تقدمها الحكومة للفئات الأكثر احتياجًا اعتمادًا على نهج التوازن العام، حيث يراعي بوضوح جميع الروابط والتفاعلات بين قطاعات الاقتصاد، حيث أن تأثير التحويلات النقدية يتوقف على العديد من العوامل منها أنماط الاستهلاك عبر الأسر، وهيكل أسواق العوامل والسلع والآليات التي يتم من خلالها استعادة التوازن في هذه الأسواق، والطرق التي يتم من خلالها التمويل.

- **برامج الحماية الاجتماعية غير المرتبطة باشتراكات (المساعدات الاجتماعية)**

أولًا: الدعم النقدي: يتسم هذا النوع من برامج المساعدة الاجتماعية في مصر بتاريخ طويل، وقد عُرفت هذه المساعدات باسم معاش السادات، ثم معاش مبارك، وأصبح يُطلق عليه فيما بعد رسميًا معاش الضمان. هذا وأطلقت الحكومة المصرية خطة حماية اجتماعية في عام 2015، كجزء من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها في عام 2014، وقد شملت تلك الخطة مجموعة جديدة من برامج المساعدات النقدية تضمنت برنامجي تكافل وكرامة. ويوفر برنامج تكافل للتحويلات النقدية المشروطة دعمًا للأسر الأكثر احتياجًا التي لديها أطفال أقل من 18 عامًا. وترتبط المشروطية في هذا البرنامج بانتظام الحضور إلى المدرسة بنسبة لا تقل عن 80%، وانتظام إجراء زيارات الرعاية الصحية الأولية ومتابعة النمو للأطفال ورعاية ما قبل وبعد الولادة للحوامل. أما برنامج كرامة فهو برنامج تحويلات نقدية غير مشروط لكبار السن (الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر) والأشخاص الذين يعانون من إعاقة شديدة، كما تمت إضافة الأيتام كمستفيدين في عام 2017.

شهدت الآونة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الحكومة المصرية باستخدام التحويلات النقدية المستهدفة للفئات الأكثر احتياجًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر، حيث نمت الميزانية المخصصة لهذه البرامج بوتيرة أسرع في السنوات الأخيرة مما كانت عليه من قبل، وذلك على النحو المبين من شكل (3)، حيث ارتفعت من 2.2 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2013/2012-2009/2008) إلى ما يصل إلى 17.3 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2023/2022-2016/2015). كذلك بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التحويلات النقدية 0.25% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط للفترة 2009/2008-2024/2023، وهو ما يعكس محدودية الموارد المالية المخصصة لهذا النوع من البرامج (على سبيل المثال يبلغ الإنفاق على المساعدات النقدية كنسبة إلى الناتج الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 1.1% في عام 2019). وعلى الرغم من هذه الزيادات خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تتأكل بفعل الارتفاعات في معدلات التضخم (شكل 4).

شكل (3): تطور الإنفاق الحكومي الجاري على التحويلات النقدية (2025/2024-2009/2008)

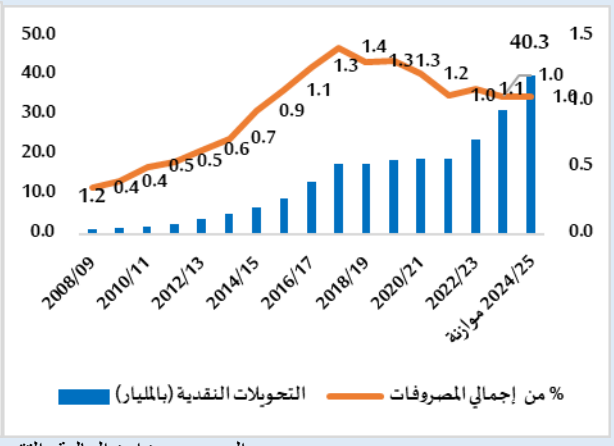

شكل (4): تطور الإنفاق الحكومي الحقيقي على (2024/2023-2012/2011)

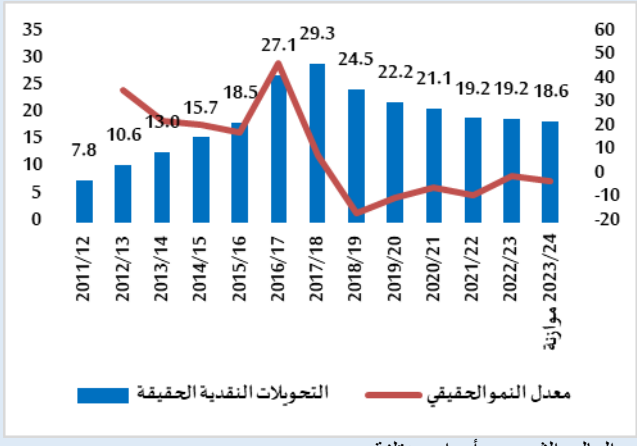

المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

شكل (5): نسبة الأسر التي تتلقي معاش الضمان الاجتماعي وفقًا لنوع رب الأسرة ومحل الإقامة

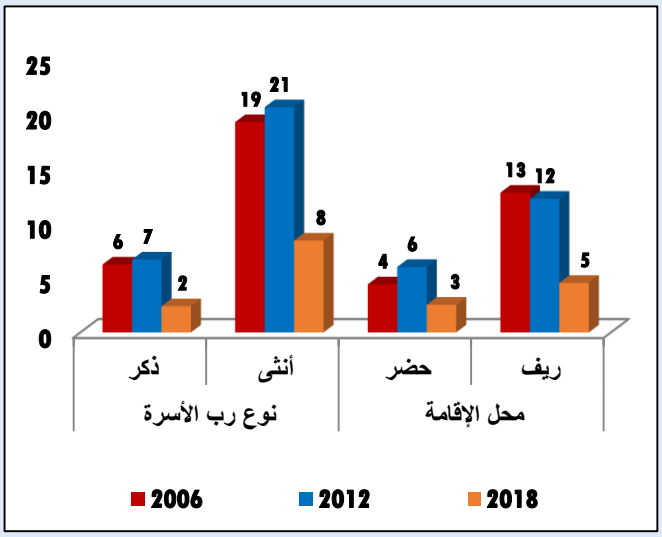

ويذهب الجزء الأكبر من معاش الضمان للنساء سواء في شكل معاشات للأرامل أو المطلقات، حيث أشارت نتائج أحدث البحث التتبعي لدراسة سوق العمل (ELMPS) في 2018 إلى تركز الاستفادة من هذا المعاش بين الأسر التي تعولها نساء، حيث بلغت حوالي 8.4% ممن يتلقين معاشًا للضمان في عام 2018، مقابل 2.4% للأسر التي يعولها رجال. وبشكل عام تراجعت نسبة الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي في 2018 مقارنة بعام 2012، حيث انخفضت من 9.3% إلى 3.7%، وذلك بعد أن شهدت ارتفاعًا طفيفًا في 2012 مقارنة بعام 2006، يأتي ذلك نتيجة لقرار الحكومة بضم المستفيدين من معاش الضمان لتكافل وكرامة، مما ترتب عليه عدم قبول طلبات جديدة لمعاش ضمان اجتماعي منذ 2015.

المصدر: حُسبت بواسطة الباحثة اعتمادًا على بيانات البحث التتبعي لدراسة سوق العمل (ELMPS)، سنوات مختلفة.

فضلًا عن عملية المراجعة الدورية لأحقية المعاش كل 3 سنوات، مما ترتب عليه استبعاد العديد من المستفيدين، وبالتالي انعكس ذلك على تراجع المستفيدات من السيدات بشكل كبير من 20.6% من جميع الأسر التي تعولها نساء في عام 2012 إلى 8.4% في 2018. وكما يتضح من المعدلات المبينة في شكل (5) يُلاحظ مع ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية بشكل أكبر عنها في المناطق الحضرية، فإن معاش الضمان الاجتماعي منتشر بشكل أكبر في المناطق الريفية (5.0%) منها في المناطق الحضرية (3.0%) في عام 2018.

شكل (6): نسبة الأسر المستفيدة من برنامجي تكافل وكرامة وفقًا لشرائح الإنفاق 2020/2019

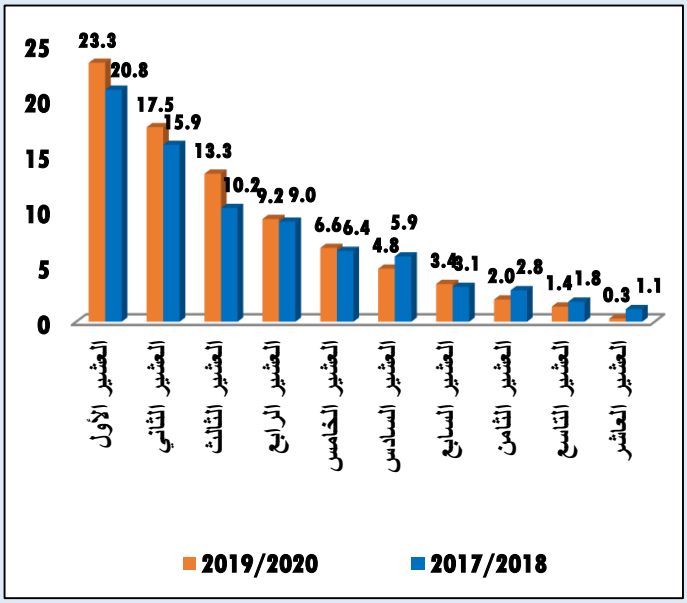

وبالتركيز على الأسر المتلقية لتحويلات تكافل وكرامة، يتضح زيادة نسبة الأسر المستفيدة من هذه التحويلات، حيث ارتفعت من 6.4% عام 2018/2017 إلى 6.8% عام 2020/2019. وبحلول عام 2020/2019، أصبحت الفئات الأفقر والأكثر احتياجًا هي الأكثر استفادة من هذه التحويلات، حيث يستفيد 23.3% من الأسر من هذه التحويلات في العشير الأدنى إنفاقًا، يليها الشريحة العشرية الثانية، حيث يتلقى 17.5% من الأسر هذه التحويلات، بينما يستفيد منها 13.3%، 9.2% من الأسر في العشير الثالث والرابع على التوالي، وذلك على النحو المبين من شكل (6). على النقيض مما سبق أصبحت هذه التحويلات أقل تركيزًا في الفئات الأعلى إنفاقًا، حيث يستفيد حوالي 1.4%، 0.3% في الشرائح التاسعة والعاشرة على التوالي.

المصدر: حُسبت بواسطة الباحثة اعتمادًا على قاعدة بيانات بحث الدخل والإنفاق، سنوات مختلفة.

ثانيًا: الدعم العيني: يعد الدعم العيني جزءًا لا يتجزأ من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في مصر، بالإضافة إلى التحويلات النقدية السابق الإشارة إليها، والتي يمكن إدراجها تحت مفهوم السياسات الاجتماعية ذات الطابع الشامل، مثل دعم السلع الغذائية ودعم الطاقة التي تقدم خدمات مدعمة كحق لكل مواطن بدون النظر لاعتبارات الدخل. وتم إنفاق ما يقرب من 1.4%من الناتج المحلي في السنة المالية 2023/2022 على التحويلات النقدية وبرامج الدعم العيني (ما يمثل 6.5% من الإنفاق العام). وهو يمثل إنفاق غير متوازن، حيث لا تزال تستحوذ برامج الدعم العيني على الجزء الأكبر (1.2% من الناتج المحلي الإجمالي) على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها في السنوات الأخيرة، بينما يتم إنفاق القليل جدًا على التحويلات النقدية (0.24% من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد مر الدعم الغذائي في مصر بالعديد من التطورات التي يمكن بيانها على النحو المبين من شكل (7). أما فيما يخص دعم الطاقة فقد تسببت القفزة الحادة في تكلفة البرنامج، وتزايد عجز الميزانية الحكومية إلى إصلاح الحكومة لدعم الطاقة؛ التي جاء أهمها في 2015/2014، حيث اتبعت الحكومة برنامجًا صارمًا لتحرير أسعار المنتجات البترولية والوصول بأسعارها لسعر التكلفة. وفي سبيل تحقيق ذلك تبنت الحكومة الزيادة التدريجية للأسعار. وفي نفس العام المالي أعلنت الدولة التزامها بالتحرير التدريجي لأسعار الكهرباء خلال خمس سنوات، تم مدها لاحقًا لثلاث سنوات إضافية. بعد هذه الإجراءات تم تخفيض عجز الموازنة للسنة المالية 2017/2016 إلى 10.9% من الناتج المحلي. على الرغم من هذه الزيادات الكبيرة في الأسعار، إلا أنه لا تزال الطاقة مدعومة حتى الآن، حيث بلغت قيمة دعم الطاقة في عام 2023/2022 حوالي 28 مليار جنيه، حيث لا تزال الحكومة تدعم بعض المنتجات البترولية مثل الغاز الطبيعي المسال (أنبوبة البوتاجاز) والمازوت للمخابز . هذا وشكلت الحكومة المصرية لجنة التسعير التلقائي للمواد البترولية لتتولى مراجعة أسعار بيع المنتجات البترولية في السوق المحلي وفقًا للسعر العالمي لبرميل خام برنت وسعر صرف الدولار أمام الجنيه، على ألا تزيد نسبة الزيادة أو الخفض في الأسعار الجديدة عن 10%.

شكل (7): أهم تطورات برنامج الدعم الغذائي

مصادر البيانات والمنهجية:

- **مصادر البيانات**

تم معايرة النموذج اعتمادًا على مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصري لعام 2019/2018، وهي أحدث مصفوفة مُعدة من قِبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. تعكس مصفوفة الحسابات الاجتماعية العلاقات التشابكية وتدفقات الدخل والإنفاق بين مختلف القطاعات التنظيمية المكونة للاقتصاد القومي، في إطار توازني متسق خلال فترة زمنية محددة في الأغلب سنة. تتضمن المصفوفة 69 نشاطًا إنتاجيًا؛ 21 نشاطًا زراعيًا، و33 نشاطًا صناعيًا، و15 نشاطًا خدميًا، كما تضم 73 منتجًا، كما تضم المصفوفة 13 عنصرًا للإنتاج؛ وثمانية عناصر عمل مصنفة وفقًا للمستوى التعليمي ومحل الإقامة، وخمسة عناصر لرأس المال، تضم كذلك المصفوفة 13 قطاعًا تنظيميًا منها: عشر مجموعات أسرية ريفية وحضرية مصنفة حسب نصيب الفرد من الإنفاق القومي، بالإضافة إلى الشركات والحكومة والعالم الخارجي. أخيرًا يضم حساب الضرائب أنواعها المختلفة: الضرائب على السلع والخدمات، والدعم، والرسوم الجمركية والضرائب المباشرة. وقد تم تجميع الأنشطة الإنتاجية في المصفوفة لتصبح 20 نشاطًا إنتاجيًا، بحيث تضم نشاط الزراعة الذي يتكون من ثلاثة أنشطة فرعية، في حين يضم نشاط الصناعة 13 نشاطًا إنتاجيًا، بالإضافة إلى أربع أنشطة خدمية. كما تم تجميع عناصر العمل لتصبح 6 عناصر مصنفة وفقًا للمستوى التعليمي ومحل الإقامة إلى عمالة غير ماهرة حضرية وريفية، وعمالة شبه ماهرة حضرية وريفية، وعمالة ماهرة حضرية وريفية.

- **المنهجية:**

يعد نموذج التوازن العام أداة هامة لتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات على مستوى الاقتصاد القومي وذلك في إطار توازني متسق، حيث يسمح بتحليل أثر الصدمات الخارجية في إطار اقتصادي كلي (Macroeconomic Framework)، يراعي أسواق عوامل الإنتاج، وأسواق السلع، والقطاع العائلي، والحكومة، والتجارة الخارجية. لتحليل تأثير سياسات الحماية الاجتماعية تم استخدام نموذج توزان عام ديناميكي للاقتصاد المصري (EDCGE)، وهو نموذج مطور لنموذج (Hosoe , Hashimoto, & Gasawa, 2010)، حيث تم تطوير هذا النموذج ليتناسب مع طبيعة الاقتصاد المصري من خلال التمييز بين مختلف فئات القطاع العائلي، حيث يضم النموذج عشر مجموعات أسرية ريفية وحضرية مصنفة حسب نصيب الفرد من الإنفاق القومي. كذلك يميز بين القطاع العائلي والشركات، فضلاً عن تضمين التحويلات المتبادلة بين مختلف القطاعات التنظيمية. كما تم تطوير النموذج ليأخذ في الحسبان بشكل صريح الإعانات من خلال تعديل عدد من المعادلات لضمان أن الحل الأساسي للنموذج يقوم بمعايرة البيانات الأولية في المصفوفة. هذا وتم تشغيل هذا النموذج باستخدام النظام الجبري العام للنمذجة (General Algebraic Modeling System GAMS) لمدة خمسة عشر عامًا.

السيناريوهات والنتائج:

أجرت هذه الورقة ثلاث سيناريوهات؛ يتمثل الأول في الإصلاح الكامل للدعم الغذائي، بحيث يتم الإلغاء الكامل لدعم المواد الغذائية لجميع الأسر، مما يقلل التغطية والتكاليف إلى الصفر. بينما تمثل السيناريو الثاني في التوسع في التحويلات النقدية المخصصة للأسر الأكثر احتياجًا. هذا ويجمع السيناريو الأخير بين الإصلاح الكامل للدعم وسيناريو التوسع في التحويلات النقدية للأسر الأكثر احتياجًا، بحيث يأخذ هذا السيناريو الأخير في الاعتبار التأثير المحتمل لاستبدال الدعم الغذائي بالتحويلات النقدية الأفضل استهدافًا.

فيما يخص بعد العدالة الاجتماعية، ساهم الإصلاح الكامل للدعم الغذائي في الأجل القصير في تراجع رفاهية القطاع العائلي مقارنة بالسناريو الأساسي بمعدل 2.4% . وحققت الأسر الغنية في سياق هذه السياسة خسائر في رفاهيتها تفوق خسائر الأسر الأكثر احتياجًا، حيث تراجعت رفاهية الأسر الغنية بمعدل 2.7%. وقد تجاوزت خسائر كافة الأسر في الريف خسائر نظريتها في الحضر، حيث بلغت خسائر الأسر الريفية الفقيرة والغنية 3.2%، و3.8% على التوالي، بينما بلغت للأسر الفقيرة في الحضر حوالي 0.9% و 2.0% للأسر الغنية. وهو ما يمكن أن يُعزي إلى تراجع الدخل الحقيقي للأسر الريفية بدرجة أكبر من

نظيرتها الحضرية (1.9% للأسر الريفية مقارنة بما بلغ 1.0% للأسر الحضرية) نظرًا لانكماش نشاطي الصناعات الغذائية والزراعة التي تعتمد على العمالة الريفية أكثرها من غيرها. هذا وقد واصلت رفاهية كافة الأسر تراجعها في الأجل الطويل خاصةً في الريف، كما تراجعت رفاهية الأسر الغنية في الحضر تراجعًا ملحوظًا مقارنة بالأسر الفقيرة، وذلك على النحو المبين من شكل (8) .

على النقيض من السيناريو الأول، أظهرت نتائج المحاكاة في سياق التوسع في التحويلات النقدية للفئات الأكثر احتياجًا مكاسب كبيرة في رفاهية هذه الأسر بلغت 2.5%، خصوصًا الريفية منها (2.8%) في الأجل القصير نظرًا لارتفاع الدخل المتاح للتصرف بمعدل 0.81% . ولا يختلف الحال في الأجل الطويل، حيث لا تزال الأسر الفقيرة تحصد المزيد من المكاسب (ارتفعت رفاهيتها بمعدل 4.7%)، خاصةً الريفية. أما فيما يخص الأسر غير الفقيرة، فلا يزال هذه الأسر تحقق خسائر كما هو الحال في السيناريو الأول وإن اصبحت أقل، فقد تراجع رفاهيتهم (0.5%، و0.7% في الأجل القصير والطويل على التوالي) خاصةً الحضرية منها (شكل (8-ب)).

ويشير "السيناريو المجمع" إلى أن الأسر الفقيرة سوف تتحسن رفاهيتها عندما تحل التحويلات النقدية محل دعم المواد الغذائية في الأجل القصير وأن كان معدل استفادة هذه الأسر ستكون أقل بشكل ملحوظ مما كانت عليه في سياق السيناريو الثاني (التوسع في التحويلات النقدية المتزامن مع استمرار الدعم الغذائي) ، حيث ترتفع رفاهيتها بمعدل 0.05%، خاصةً في الحضر (1.0%) وذلك على النقيض من نظريتها في الريف التي تتراجع رفاهيتها بمعدل 0.4%، وهو ما يرجع إلى ارتفاع الدخل الحقيقي المتاح للتصرف للأسر الفقيرة الحضرية بمعدل 0.74 % وذلك بخلاف نظيرتها الريفية التي تراجع دخلها بمعدل 0.03 %. ولا يستمر هذا الحال في الأجل الطويل، حيث تتراجع رفاهية الأسر الفقيرة بمعدل 3.8 %، نتيجة للتراجع الملحوظ في رفاهية الأسر الفقيرة الريفية (5.9%) وذلك بعكس نظيرتها في الحضر التي لا تزال تحقق مكاسب في رفاهيتها وأن كانت أقل. أما الأسر في الشرائح الأعلى انفاقًا فتصبح أسوأ مما كانت عليه في إطار هذا السيناريو في الأجلين الطويل والقصير مقارنة بالسيناريوهات المشار إليها سلفًا.

أ–الفقراء

ب–غير الفقراء

شكل (8): التغيرات في رفاهية فئات القطاع العائلي عن السناريو الأساسي*

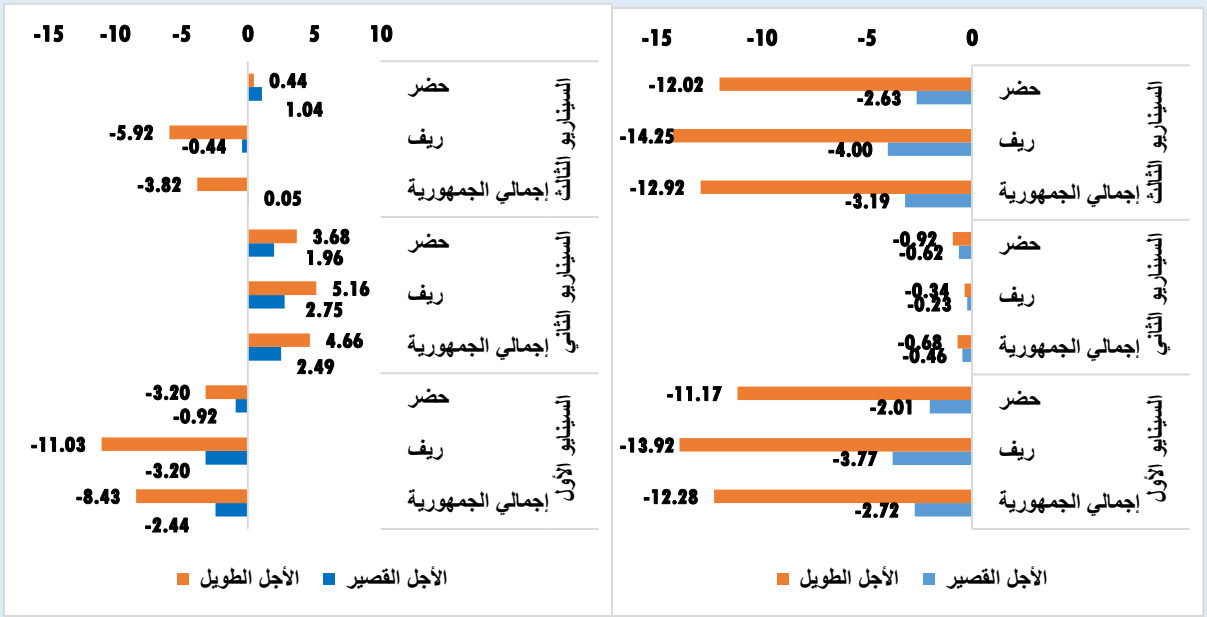

المصدر: نتائج النموذج.

* الأرقام الموضحة في الشكل هي معدل التغير عن السيناريو المرجعي (BAU).

أما فيما يخص الكفاءة الاقتصادية، فقد أظهر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سياق السيناريو الأول نمطًا مستقرًا في السنوات القليلة الأولى (شكل (9))، وهو ما قد يُعزى إلى المفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار، حيث انخفض الأول بنسبة

0.6%، بينما ارتفع الأخير بنسبة 0.8%. ومع ذلك سرعان ما تحول هذا الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي إلى تصاعد بحلول نهاية فترة المحاكاة، نتيجة للارتفاع المتواصل للاستثمار الحقيقي والصادرات. هذا وقد ساهم التوسع في التحويلات النقدية (السيناريو الثاني) في تراجع الاستثمار الحقيقي بمعدل0.3% نظرًا للاقتراض الحكومي لتمويل هذه التوسعات كما أظهرت الواردات والصادرات نمطًا مشابهًا للاستثمار، على النقيض من الاستهلاك العائلي الحقيقي، الذي شهد انتعاشًا متواصلًا. وفي هذا السياق يُلاحظ تباطؤ معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 0.04% في الأجل القصير، مواصلًا هذا التراجع في الأجل الطويل حتى بلغ 0.12%، مدفوعًا بمواصلة التراجع في الاستثمار والصادرات. ويتضح من شكل (9) أن النمو الأسرع الناتج عن إلغاء دعم المواد الغذائية كافي لتعويض تباطؤ النمو الناجم عن التوسع في التحويلات النقدية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية فترة المحاكاة في سياق السيناريو المجمع إلى 0.5% نتيجة للانتعاش الذي شهده الاستثمار والصادرات.

شكل (9) تأثير سيناريوهات الدراسة على الكفاءة الاقتصادية*

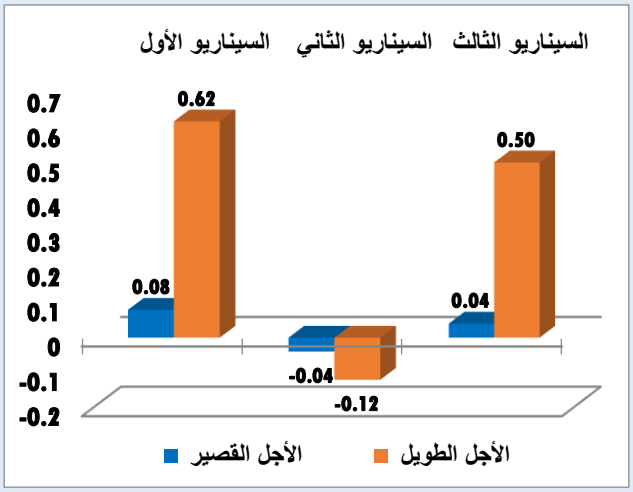

المصدر: نتائج النموذج.

* الأرقام الموضحة في الشكل هي معدل التغير عن السيناريو المرجعي (BAU).

شكل (10): عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنهاية فترة المحاكاة (%)

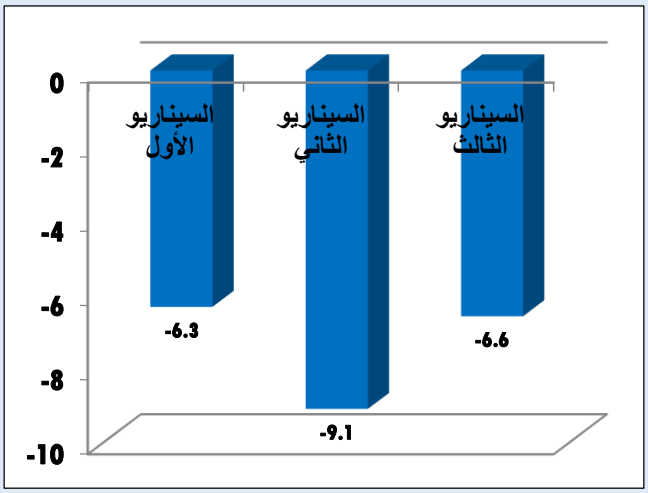

المصدر: نتائج النموذج

وفيما يتعلق بالاستدامة المالية، فيتضح أن إلغاء الدعم الغذائي قد ساهم بحلول نهاية فترة المحاكاة في تراجع عجز الموازنة تراجعًا ملحوظًا وصل إلى 26.3%، ليبلغ بذلك 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 8.7% في السيناريو الأساسي، كما هو موضح في شكل (10). وبالمثل تراجع العجز الحكومي في السيناريو الثالث ليصل إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من السيناريوهين السابقين ارتفع عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي في إطار السيناريو الثاني ليصل إلى 9.1%.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص تأثير مختلف السيناريوهات على أبعاد الكفاءة والعدالة والاستدامة المالية على النحو المبين في جدول (1)، حيث يتضح أنه في الأجل الطويل يمكن لسياسة الإصلاح الكلي للدعم الغذائي والتوسعات في التحويلات النقدية المستهدفة للأسر الفقيرة أن تخلق تعارض بين أهداف العدالة والكفاءة والاستدامة المالية. كما يتضح أن إحلال التحويلات النقدية للأسر الأكثر احتياجًا محل الدعم الغذائي سياسة قد لا تؤدي بالضرورة للتوافق بين هذه الأهداف.

جدول (1): تأثير مختلف السيناريوهات على العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية

السيناريو	التوصيف	العدالة الاجتماعية[1]	الكفاءة الاقتصادية[2]	الاستدامة المالية[3]
السيناريو الأول	إلغاء الدعم الغذائي	-8.4 ↓	0.62 ↑	6.3 ↑
السيناريو الثاني	التوسع في التحويلات النقدية	4.7 ↑	-0.1 ↓	9.1 ↓
السيناريو الثالث	إحلال التحويلات النقدية للأكثر احتياجًا محل إلغاء الدعم الغذائي	-3.8 ↓	0.5 ↑	6.6 ↑

1 تركز العدالة الاجتماعية المعروضة هنا على التغيرات في رفاهة الطبقات الأكثر احتياجًا لإجمالي الجمهورية في الأجل الطويل.
2 تركز الكفاءة الاقتصادية المعروضة هنا على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.
3 تركز الاستدامة المالية هنا على نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.